

## منار السبيل

فصل .

ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه مسلما كان أو كافرا حرا كان أو عبدا كبيرا أو مميزا يعقله لأنه تحريم كالطلاق فجرى مجراه .  
منجزا أو معلقا أو محلوقا به كالطلاق .  
فإن نجزه لأجنبية بأن قال لها : أنت علي كظهر أمي .  
أو علقه بتزويجها بأن قال : إن تزوجتك فأنت علي كظهر أمي أو قال : النساء علي كظهر أمي .

أو قال لها أنت علي حرام ونوى أبدا : صح ظهارا [ لقول عمر B في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي ثم تزوجها قال : عليه كفارة الظهار ] رواه أحمد ولأنها يمين مكفرة فصح عقدها قبل النكاح كاليمين بالله تعالى والآية خرجت مخرج الغالب .  
لا إن أطلق فقال لأجنبية : أنت علي حرام ولم ينو أبدا .  
أو نوى إذا أي : أنها حرام عليه إذا لأنه صادق في حرمتها عليه قبل عقد النكاح ويقبل منه دعوى ذلك حكما لأنه الظاهر .  
ويصح الظهار مطلقا غير مؤقت ويصح .

مؤقتا ك : أنت علي كظهر أمي شهر رمضان فإن وطئ فيه فمظاهر عليه كفارته .  
وإلا فلا أي : فيزول حكم الظهار بمضيه لحديث سلمة بن صخر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وفيه : [ ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبر النبي A أنه أصاب فيه فأمره بالكفارة ] ولم ينكر تقييده بخلاف الطلاق فإنه يزيل الملك وهذا يوقع تحريما يرفعه التكفير أشبه الإيلاء .

وإذا صح الظهار حرم على المظاهر الوطاء ودواعيه قبل التكفير لقوله تعالى : { فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا } [ المجادلة : 3 ] وقوله : { فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا } [ المجادلة : 4 ] وقوله A : [ فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به ] رواه أهل السنن وصحه الترمذي ولأن ما حرم الوطاء من القول حرم دواعيه كالطلاق والإحرام .  
فإن وطئ ثبنت الكفارة في ذمته لقوله تعالى : { ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة } [ المجادلة : 3 ] الآية والعود : الوطاء نص عليه ولا يجب أكثر من كفارة [ لأنه A لم يأمر سلمة بن صخر بأكثر منها ] .  
ولو مجنونا بأن ظاهر ثم جن فوطئ لوجود العود .

ثم لا يظأ حتى يكفر للخبر السابق ولبقاء التحريم .  
وإن مات أحدهما قبل الوطاء فلا كفارة لأنه لم يوجد الحنث ويرثها كما بعد التكفير